



أونيديم ميد
جامعة الديمقراطية في
جنوب البحر الأبيض
المتوسط



لجنة البندقية
التابعة لمجلس أوروبا





تحديث الإدارة العامة في جنوب البحر الأبيض المتوسط: أداة أساسية للحكم الرشيد وكفاءة الدولة

■ إن جودة الإدارة والخدمات العامة وكفاءتهما أمر ضروري لضمان الاستقرار الديمقراطي. ويفترض هذا الأمر مسبقاً أن تكون المواطنين والمستخدمين للخدمات العامة يثقون في هياكل الدولة، ولا سيما في الإدارة العامة التي يجب أن تعمل وفقاً لقواعد وإجراءات محددة بوضوح مع احترام مبدأ سيادة القانون. من ناحية أخرى، يجب أن يتمتع الموظفون العموميون بإطار قانوني وظروف عمل مناسبة، وينبغي أن يكونوا على دراية ليس فقط بحقوقهم، بل بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه المستخدمين كذلك.

■ يعتبر ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتحديث الإدارة العامة من محاور الإصلاح ذات الأولوية التي ينبغي أن تكون امتداداً للتطورات على المستوى الدستوري والتشريعي. من هذا المنطلق، قرر الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا التعاون لتقديم الدعم المؤسسي في هذا المجال من خلال برنامج الجنوب، وهو للإشارة بمبادرة مشتركة تمولها المنظمتان ويشرف على تنفيذها المجلس. ويهدف مشروع جامعة الديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط (أونيديم ميد)، الذي تقوم بتنفيذه لجنة البندقية ضمن هذا الإطار، على وجه التحديد إلى مد الجسور بين القانون والممارسة، وهو مستلهم من المهمة الأساسية لمجلس أوروبا، ألا وهي الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

مشروع أونيديم ميد: أهداف طموحة وواقعية

■ إن جامعة الديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط (أونيديم ميد) عبارة عن مشروع إقليمي يجمع كبار المسؤولين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بهدف تبادل الخبرات بين الأقران وتعزيز الروابط بين إدارات السلطات المشاركة. ويهدف إلى النهوض بالحكم الرشيد من خلال توطيد المؤسسات وإدارة عامة فعالة بشكل متزايد تعمل وفقاً لمبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد تم إطلاق المشروع في سبتمبر/أيلول 2015 كجزء من برنامج الجنوب الثاني وبالتعاون الوثيق مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في المملكة المغربية. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المشروع أحد الأنشطة التعاونية الرئيسية للجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ربط النهج العلمي بالتبادل الملموس للخبرات

يعتمد مشروع أونيديم ميد على تنظيم حلقات دراسية لتعزيز القدرات القانونية لكبار موظفي الخدمة المدنية في الإدارة العامة في المجالات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون والحقوق الأساسية. ويكون المتدخلون خبراء لديهم تجارب ميدانية في المجالات التي يتم التطرق لها، ويضم كذلك أكاديميين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ويتم توسيع نطاق المحاضرين والمشاركين حسب كل حالة على حدة وبالتشاور مع شركاء المشروع من أجل ضمان تنوع أكبر في تبادل الخبرات. هذا ويتم توفير الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية خلال الحلقات الدراسية، فضلاً على أن مشاركة الموظفين فيها مجانية، مما يسهل ويعزز التبادل بين جميع المشاركين، علماً أن هؤلاء يحصلون على شهادة مشاركة في نهاية الدورة التدريبية.

يتم اختيار الموضوعات ذات الراهنية بناءً على طلب شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط لتتوافق مع الإصلاحات الجارية

يعد هذا المشروع بمثابة منصة للتبادل بين كبار المسؤولين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً بشكل متزايد داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويساهم في تعزيز مؤسسات الدولة وتحديث الخدمة العامة من خلال مناقشة مواضيع مثل شفافية العمل العام والحكومة المفتوحة ورقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية وقضايا المساواة والأداء والنزاهة والأخلاقيات في الخدمة العامة. وتتم معالجة هذه القضايا من منظور مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية التي تدافع عنها لجنة البندقية وتشجع على احترامها منذ إنشائها.

طريقة عمل تشاركية

يشرف على إدارة مشروع أونيديم ميد منسقون تعينهم الأطراف المستفيدة. ويُعقد سنويا اجتماع تنسيقي يتم خلاله تحديد البرنامج السنوي ومواضيع الحلقات الدراسية. بمجرد تحديد الموضوعات، يقدم الخبراء من ضفتي البحر الأبيض المتوسط التطورات القانونية والدستورية والممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي. ويتم إيلاء اهتمام خاص لخبرة وتجربة الشرك المستضيف للدورة التدريبية والذي يساهم في تنظيمها. في الوقت نفسه، يدعو كل منسق كبار الموظفين المعنيين بالموضوع ويحدد الخبراء الذين سيقدّمون عروض حول الوضعية في بلدانهم بعلاقة مع المواضيع المطروحة. ثم يتم تخصيص جزء مهم من الحلقات الدراسية للمناقشة وتبادل الخبرات الملموسة بين الأقران. ويمثل الاجتماع التنسيقي السنوي أيضاً فرصة لتقييم تأثير الحلقات الدراسية السابقة ومناقشة القضايا المتعلقة برؤية واستدامة المشروع.

يساهم في كل حلقة دراسية عدد متزايد من كبار الموظفين من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين* وتونس. وسمح تنظيم الحلقات الدراسية عن بعد أو بشكل مختلط (حضورى وعن بعد) بزيادة كبيرة في عدد المشاركين. منذ عام 2015، شارك أكثر من 530 من كبار الموظفين في مبادرة أونيديم ميد، ويمثلون حالياً شبكة مهمة من الممارسين في مجال إصلاح الإدارة العامة.

التمويل

منذ عام 2015 ، يحظى مشروع أونديمير ميد بالتمويل في إطار المراحل المتتالية من برنامج الجنوب، وهو للإشارة بمبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا تهدف إلى دعم الإصلاحات الديمقراطية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين* وتونس). وتستند المرحلة الحالية من برنامج «الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط» (برنامج الجنوب الرابع)، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وينفذه هذا الأخير، على الإنجازات والدروس المستفادة من المراحل الثلاث السابقة (الأول والثاني والثالث). ويهدف بشكل خاص إلى تشجيع التعاون وتبادل المعرفة وتبادل الممارسات الفضلى بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

قائمة الحلقات الدراسية

تم تنظيم اثنتي عشرة حلقة دراسية منذ سبتمبر/أيلول 2015:

- ▶ حقوق الإنسان والخدمة العامة، الحلقة الدراسية الأولى، 14-17 سبتمبر/أيلول 2015، الرباط، المغرب
- ▶ الحكومة المفتوحة، الحلقة الدراسية الثانية، 4-7 أبريل/نيسان 2016، الرباط، المغرب
- ▶ إصلاح النظام الأساسي العام للخدمة المدنية، الحلقة الدراسية الثالثة، 31 أكتوبر/تشرين الأول - 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، الرباط، المغرب
- ▶ الأداء والاستحقاق والمساواة في الخدمة العامة، الحلقة الدراسية الرابعة 27-30 مارس/آذار 2017، تونس العاصمة، تونس
- ▶ الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة: تبادل الخبرات، الحلقة الدراسية الخامسة، 25-28 سبتمبر/أيلول 2017، الصخيرات، المغرب
- ▶ المرأة وسوق العمل، الحلقة الدراسية السادسة، 7-8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، الجزائر العاصمة، الجزائر
- ▶ تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين: واجب ديمقراطي، الحلقة الدراسية السابعة 23-26 أبريل/نيسان 2018، الرباط، المغرب
- ▶ التحول والابتكار في الخدمة المدنية العليا: التحديات والفرص، الحلقة الدراسية الثامنة، 24-27 سبتمبر/أيلول 2018، تونس العاصمة، تونس
- ▶ نحو خدمة عامة أقرب للمواطنين: نماذج وممارسات فضلى، الحلقة الدراسية التاسعة، 12-14 يونيو/حزيران 2019، مراكش، المغرب
- ▶ تعزيز الابتكار في الخدمة العامة: من مبادئ سيادة القانون إلى القيادة، الحلقة الدراسية العاشرة، 4-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، عمان، الأردن
- ▶ نحو إدارة موجهة للمستخدم، الحلقة الدراسية الحادية عشرة، 13-15 أكتوبر/تشرين الأول 2020، حلقة عبر تقنية التداول بالفيديو، المغرب
- ▶ إصلاح الإدارة العامة: تحديات جديدة وأساليب تشغيل جديدة، الحلقة الدراسية الثانية عشرة، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2020، حلقة عبر تقنية التداول بالفيديو، تونس

خلال الحلقات الدراسية القادمة، سيتم تسليط الضوء على المواضيع التالية:

- ▶ الإدارة العامة في مواجهة جائحة كوفيد 19: التحديث والابتكارات الرقمية، الحلقة الدراسية الثالثة عشرة، 5-6 أكتوبر/تشرين الأول 2021، حلقة عبر تقنية التداول بالفيديو، فلسطين*
- ▶ الحكم الرشيد وجودة الإدارة، الحلقة الدراسية الرابعة عشرة، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2021، حلقة عبر تقنية التداول بالفيديو أو مختلطة، المغرب



لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا

تم إحداث لجنة البندقية في البداية لكي تكون أداة للهندسة الدستورية الطارئة في سياق التحول الديمقراطي، ثم تطورت تدريجيًا وأصبحت هيئة مستقلة للتفكير القانوني معترف بها دوليًا. لئن اشتهرت اللجنة أساسًا بأرائها القانونية ودراساتها عبر الوطنية، إلا أنها تساهم كذلك في نشر تراث قانوني مشترك قائم على القيم القانونية الأساسية للقارة الأوروبية وما وراءها، وذلك من خلال أنشطتها التعاونية. نجحت اللجنة في تنفيذ برنامج تدريبي لموظفي الخدمة المدنية في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية طوال أكثر من عشر سنوات، مما ساعد على تعزيز القدرات القانونية لعدة آلاف من موظفي الخدمة المدنية في منطقة تمر بمرحلة تحول ديمقراطي.

أعضاء اللجنة

الأعضاء - 62

ألبانيا (1996)، الجزائر (2007)، ألمانيا (1990)، أندورا (2000)، أرمينيا (2001)، النمسا (1990)، أذربيجان (2001)، بلجيكا (1990)، البوسنة والهرسك (2002)، البرازيل (2009)، بلغاريا (1992)، كندا (2019)، تشيلي (2005)، قبرص (1990)، كوستاريكا (2016)، كرواتيا (1997)، الدنمارك (1990)، إسبانيا (1990)، إستونيا (1995)، الولايات المتحدة (2013)، الاتحاد الروسي (2002)، فنلندا (1990)، فرنسا (1990)، جورجيا (1999)، اليونان (1990)، المجر (1990)، أيرلندا (1990)، أيسلندا (1993)، إسرائيل (2008)، إيطاليا (1990)، كازاخستان (2011)، قيرغيزستان (2004)، كوسوفو (2014)، لاتفيا (1995)، مقدونيا الشمالية (1996)، ليختنشتاين (1991)، ليتوانيا (1994)، لوكسمبورغ (1990)، مالطا (1990)، المغرب (2007)، المكسيك (2010)، موناكو (2004)، الجبل الأسود (2006)، النرويج (1990)، هولندا (1992)، بيرو (2009)، بولندا (1992)، البرتغال (1990)، جمهورية كوريا (2006)، جمهورية مولدوفا (1996)، جمهورية سلوفاكيا (1993)، جمهورية التشيك (1994)، رومانيا (1994)، المملكة المتحدة (1999)، سان مارينو (1990)، صربيا (2003)، سلوفينيا (1994)، السويد (1990)، سويسرا (1990)، تونس (2010)، تركيا (1990)، أوكرانيا (1997).

أعضاء بصفة شريك: بيلاروسيا (1994)

ملاحظون: الأرجنتين (1995)، اليابان (1993)، الكرسي الرسولي (1992)، أوروغواي (1995)

مشاركون: الاتحاد الأوروبي ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
منظمة الدول الأمريكية

إطار تعاون خاص: جنوب إفريقيا وفلسطين*

* لا يمكن تفسير هذا الاسم على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل بموقف كل دولة عضو في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية.

لمزيد من المعلومات

لجنة البندقية

- الإدارة العامة-I، مجلس أوروبا
67075 ستراسبورغ، سديكس، فرنسا
الهاتف: 33 3 88 41 20 67+
البريد الإلكتروني: venice@coe.int
- جميع الوثائق متاحة على موقع لجنة البندقية:
www.venice.coe.int

برنامج الجنوب

<https://pjp-eu.coe.int/fr/web/south-programme>

يتم تنفيذ برنامج أونديدم ميد في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا "الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج الجنوب الرابع).

لقد قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجميع خبراتها ومواردها ومصيرها. وتعمل سويًا على بناء منطقة من الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية. يلتزم الاتحاد الأوروبي بمشاركة إنجازاته وقيمه مع الدول والشعوب الأخرى خارج حدوده.

www.europa.eu

يعد مجلس أوروبا منظمة حقوق الإنسان الرئيسية في القارة. يضم المجلس 47 دولة عضو، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تراقب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int

Financé
par l'Union européenne
et le Conseil de l'Europe



UNION EUROPÉENNE

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

Mis en œuvre
par le Conseil de l'Europe